ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الآثار السياسية والعسكرية لتوقيع اتفاقية مونترو للعام 1936

إعداد الباحث محمود خلف الديري

جامعة بيروت العربية

Mahmoudaldiri198@gmail.com

تاريخ إرسال البحث: 2025\2\1 **تاريخ قبول البحث:** 2025\3\24

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

إن تأثير اتفاقية مونترو للعام 1936 الخاصة في العبور في المضائق التركية, كونها الممرات البحرية الوحيدة التي تمر منها البضائع التجارية، الى دول البحر الأسود. وتشكل العمود الفقري لمرور السفن التجارية والحربية، من البحر الأبيض المتوسط الى البحر الأسود وبالعكس. كما تكمن مسوغات هذه الدراسة في رسم صورة أهمية الملاحة البحرية والاقتصادية والجيو – سياسية للمضائق البحرية التركية بالنسية لدول العالم، وبالتالي تأثير البعد الاستراتيجي على جميع دول العالم.

كلمات مفتاحية: اتفاقية مونترو – مضائق الدردنيل والبوسفور – المضائق الدولية – حرية الملاحة.

Abstract

The impact of the Montreux Convention of 1936 on transit through the Turkish Straits, as they are the only sea lanes through which commercial goods pass to the Black Sea countries. It forms the backbone for the passage of commercial and warships from the Mediterranean Sea to the Black Sea and vice versa. The justification for this study also lies in drawing a picture of the importance of maritime, economic, and geopolitical importance of the Turkish maritime straits in relation to the countries of the world, and thus the impact of the strategic dimension on all countries of the world.

Keywords: Montreux Convention - Dardanelles and Bosphorus Straits - International Straits - Freedom of Navigation.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

اولاً: التعريف بالموضوع

تتمتع جميع السفن والطائرات بحق المرور العابر في المضائق الدولية، غير أن ذلك لا يعني عدم التزامها بواجبات والتزامات عليها احترامها، وتنقسم هذه الواجبات إلى واجبات عامة وأخرى خاصة، تنطبق على السفن والطائرات. وإن إقرار اتفاقية قانون البحار للعام 1982 جملة من الحقوق التي تستفيد منها السفن الأجنبية أثناء مرورها العابر خلال المضائق الدولية، لا يعني بالضرورة المساس بحقوق الدولة المطلة على المضيق التي قررت لها اتفاقية قانون البحار لعام 1982 حقوقاً معينة، يتعين على السفن الأجنبية أن تراعيها.[1]

وبناء عليه، فقد ضمنت اتفاقية مونترو حرية العبور في المضائق التركية، ما رتب على هذه الحرية الكثير من الواجبات والحقوق للسفن العابرة بالاتجاهين، وللدولة التركية ولسفن الدول المطلة على البحر الأسود. ولقد كان لاتفاقية مونترو الأثر الكبير في تغيير التحالفات السياسية الدولية في ذلك الحين، في ظل الأوضاع السياسية والعسكرية التي كانت تجتاح المنطقة والعالم بنفس الوقت.

عند التوقيع على أي اتفاقية ثنائية أو دولية، يترتب على هذا التوقيع آثار قانونية وسياسية واقتصادية، وحتى آثار عسكرية، وبما أن الحديث في هذا المبحث عن آثار توقيع اتفاقية مونترو MONTREUX، فإن تأثير الاتفاقية على سير الأحداث في ذلك الوقت كان كبيراً، بقدر ما كانت مصالح الدول الكبرى تتطلب البحث عن الحلول لمحاولة إبعاد شبح الحروب.

إن الموافقة على اتفاقية مونترو MONTREUX، كان في وقت صعود قوة جديدة مثل إيطاليا، والاتحاد السوفياتي، بالإضافة الى تنصل بعض الدول من التزاماتها الدولية، وخوف الدول الكبرى التقليدية (فرنسا وبريطانيا) من استفادة الدول الصاعدة من حرية المرور في المضائق التركية من بنود اتفاقية

[1] – أحمد أبو الوفا، القانون الدولي للبحار، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989, ص 261.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لوزانLAUSANNE، والعمل على تهديد مصالح الدول الكبرى في البحر المتوسط، والبحر الأسود، فكانت بنود اتفاقية مونترو MONTREUX هي تقييد لحركة القطع الحربية وسهولة حركتها بين البحار.

كان لاتفاقية مونترو MONTREUX الأثر السياسي والعسكري على المعسكرين الغربي والشرقي، ومن الناحية السياسية والعسكرية، وحتى على دور تركيا السياسي والعسكري، وخصوصاً في الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: اهمية الدراسة

تأتي اهمية البحث من خلال مرور المضيقان بأحداث عبر التاريخ، نتج عنها أنظمة متعاقبة لحكمهما، وآخر اتفاقية والتي بموجبها سيطرت تركيا على مرور السفن بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، مما يجعل تركيا لاعباً إقليمياً أساسياً في المنطقة، هي اتفاقية مونترو للعام 1936، التي نتج عنها اثار سياسية وعسكرية على مستوى المنطقة.

ثالثاً: اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى التركيز على أهمية المضائق التركية، والاثار السياسية والعسكرية التي نتجت عن اتفاقية مونترو للعام 1936, وتسليط الضوء على الاثار السياسية والعسكرية على الساحتين الاقليمية والدولية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعاً: اشكالية الدراسة

نظمت حق العبور في المضائق التركية، مما أدى إلى تغيير في قواعد العبور في المضائق التركية، وبالتالي أثار الموضوع إشكالية تتمحور حول السؤال التالي، **ما مدى الاثار السياسية والعسكرية لاتفاقية مونترو للعام 1936, على الساحتين الاقليمية والدولية؟**

تتفرع من الإشكالية عدة أسئلة هي التالية:

1- ما هي الآثار السياسية المترتبة على توقيع اتفاقية مونترو للعام 1936؟

2- ما هي الآثار العسكرية المترتبة على توقيع اتفاقية مونترو للعام 1936؟

خامساً: المناهج المتَّبعة

للإجابة عن الإشكالية أعلاه، فقد اعتمدنا المنهج التاريخي الذي يتطلب الحديث عن أهم المحطات التاريخيّة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي، ومن ثم اللجوء إلى المنهج الاستقرائي لما تحتاجه هذه الدراسة من قراءة في الجزئيات، من ثم الاعتماد على منهج دراسة الحالة للحصول على معلومات، ونتائج أكثر تفصيلاً ودقة.

سادساً: هيكلية البحث

لمعالجة الموضوع, وللإجابة على الإشكالية، فقد اعتمدنا التقسيم الثنائي وفق الهيكلية التالية: تناولنا في المطلب الاول الآثار السياسية المترتبة على توقيع اتفاقية مونترو للعام 1936, وفي المطلب الثاني نتناول الآثار العسكرية المترتبة على توقيع اتفاقية مونترو للعام 1936.

المطلب الأوّل: الآثار السياسية المترتبة على توقيع اتفاقية مونترو للعام 1936

كان لتوقيع اتفاقية مونترو Montreux في العام 1936، الأثر السياسي الكبير على تركيا من ناحيتين، الأولى هي بسط سيطرة تركيا على ممراتها المائية، بعد ما كانت تحت رقابة دولية، حسب اتفاقية لوزان Lausanne. هذه السيطرة جعلت من تركيا لاعباً أساسياً في المنطقة، تحاول الدول الكبرى عقد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معاهدات مع تركيا لاستمالتها لجانبها في حال وقعت أي حرب. والثانية في تغيير السياسة التركية والتزامها الحياد، في الحرب العالمية الثانية، بعد ما كانت تركيا جزءاً من قوة المحور في الحرب العالمية الأولى.

وبعد توقيع الاتفاقية، سارعت تركيا لتطبيق بنودها دون تمييز بين جنسية السفن، بالإضافة الى تسهيل حركة المرور للسفن التجارية والحربية، لجميع الدول سواء كانت تابعة لدول البحر الأسود أو لغيرها، ضمن ما منحته لها الاتفاقية من صلاحيات.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، فقد وقعت تركيا معاهدة صداقة وعدم اعتداء مع ألمانيا في 5 تشرين الأول\ أكتوبر 1941، كما وقَّعت اتفاقاً تجارياً مع ألمانيا. وبعد هذا التوقيع حاول الحلفاء إقناع تركيا بدخول الحرب الى جانبهم، لاسيما بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب عام 1943، كما جرت عدة محاولات للضغط الدبلوماسي عليها. ولقد وافق الأتراك على قيام الحلفاء باستعمال القواعد الجوية التركية، شرط تزويدهم بالسلاح. وعندما تبين للقادة الأتراك أن ميزان الحرب، يميل لصالح الحلفاء، أعلنوا الحرب على ألمانيا واليابان اعتباراً من أول آذار\ مارس 1945، وذلك لعلم تركيا أن الحرب ستنتهي لصالح الحلفاء. [1]

ولقد ظهر سلوك تركيا تجاه الاتحاد السوفياتي بسبب تلاعبهم على الساحة الدولية. فمن جهة، أعلن الأتراك حيادهم ورفضوا السماح للجيش الألماني بعبور أراضيهم للتدخل ضد الاتحاد السوفياتي. ومن ناحية ثانية، حشدت تركيا، تزامنا مع تقدم الألمان، أعداداً كبيرة من الجنود على الحدود السوفياتية الجنوبية، لتثير بذلك قلق القيادة العسكرية السوفياتية من إمكانية وجود تحالف سري بين الأتراك والنازيين.

وخلال خريف عام 1941، تزايدت مخاوف السوفيات من إمكانية تدخل الأتراك ضدهم. ذلك أنه خلال تلك الفترة، لبّى وفد عسكري تركي رفيع، بقيادة الجنرال "علي فؤاد إردين"، دعوة المارشال الألماني رونشتيت (Rundstedt) بزيارة الأراضي السوفياتية المحتلة. وأمام هذا الوضع، رجّحت القيادة العسكرية السوفياتية إمكانية تدخل الأتراك لاحتلال القوقاز في حال سقوط ستالينغراد وموسكو في قبضة الألمان.

[1]– إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، ايران وتركيا، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992, 222.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أيضاً، اتهم السوفيات الأتراك بالتنكر لاتفاقيات عام 1936، وتسهيل عبور سفن البحرية الألمانية عبر مضيقي البوسفور والدردنيل. [1]

وبناء عليه، اتهم السوفيات تركيا بسوء إدارة مضيقي البوسفور والدردنيل. وكرد على ذلك، طالب الاتحاد السوفياتي بإرسال سفن حربية سوفياتية، لمراقبة هذين المضيقين وتسيير حركة الملاحة فيهما. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، انقسم العالم الى محورين، سميت تلك الفترة بالحرب الباردة، ونتيجة للانقسام الدولي الحاد، ومطالبة الاتحاد السوفياتي لإدارة دولية للمضائق التركية، اضطرت تركيا للوقوف إلى جانب المعسكر الغربي، ونتج عنه انضمامها الى حلف شمال الأطلسي، الذي كان يتبع سياسة موجهة ضد الاتحاد السوفياتي. [2]

ولقد أدركت تركيا قيمة وأهمية موقعها الجغرافي، إبَّان الحرب الباردة، مما أهلها لطرح وجهة نظرها، بأن موقعها الجغرافي يجعلها المفتاح إلى البحر المتوسط، والشرق الأوسط، وأنه بدون العون والمساعدة الغربية في المحافظة على وحدة أراضيها الإقليمية واستقلالها القومي، فإن الاتحاد السوفياتي، قد يتمكن من تحويل تركيا الى قاعدة ينطلق منها النفوذ السوفياتي إلى بلدان الشرق الأوسط والشرق الأدنى. [3]

وعليه، فإن تركيا سعت لأن تكون في الحلف الغربي لمعرفتها بأطماع الاتحاد السوفياتي بمنطقة المضائق التركية، وقدرة الأخير على السيطرة عليها، إذا لم تتحرك تركيا وتنضوي تحت المظلة الغربية، لحمايتها من هذه الأطماع . ومن جهة الطرف الآخر، كان الغرب يحاول استمالة تركيا للانضمام الى المحور الغربي، لما لتركيا من أهمية استراتيجية، نظراً لسيادتها على مضيقي الدردنيل والبوسفور، مما سيؤدي الى خنق الاتحاد السوفياتي، في منطقة البحر الأسود.

---

[1]–. طه عبد الناصر رمضان, هكذا أذل السوفييت تركيا عقب الحرب العالمية, https://www.alarabiya.net/last-page/10/11/2021, تاريخ الزيارة 18\4\2024.

[2]–. حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، التنافس التركي الإيراني وانعكاساته الإقليمية، أطروحة دكتوراه في جامعة النهرين، بغداد، 2015، ص 155

[3]–. خليل الشقاقي، أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 94، القاهرة 1998، ص 38.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، واختفاء الخطر المهدد لها، تراجع دور تركيا في أحد وظائفها الأساسية، باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي، في أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الاستراتيجية، نظراً لموقعها الجغرافي المتميز، والواقع على مفترق طرق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط. كما أنها دولة مطلة على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيقي البوسفور والدردنيل. [1]

وبعد انتهاء الحرب الباردة حافظت تركيا على العمل ضمن اتفاقية مونترو Montreux, واستمر مبدأ حرية العبور لجميع السفن التجارية والحربية، ولم تغلق تركيا الممر المائي في وجه أي سفينة لأسباب سياسية أو عسكرية، ألا في بداية الحرب الأوكرانية، التي أعادت المضائق التركية لتتصدر المشهد الدولي من جديد، لدورها الحساس والكبير في تحديد مسار الحروب، وكذلك التجارة العالمية(ترك برس، مرجع الكتروني). ولقد استخدمت تركيا المادة 19 من اتفاقية مونترو Montreux وهي إغلاق المضيق أمام السفن الحربية للأطراف المتحاربة في الحرب الروسية–الأوكرانية الحالية.

وأخيراً، فإن اتفاقية مونترو Montreux للعام 1936، أجبرت تركيا للوقوف بجانب المحور الغربي، بمقابل المحور الشرقي، لضمان موقف الغرب والولايات المتحدة بالوقوف إلى جانبها في حال حاولت أي دولة تعديل الاتفاقية، وخصوصاً أن المادة 28 حددت مدة اتفاقية مونترو Montreux بعشرين عاماً، وأن أي طرف من الأطراف الموقعة على الاتفاقية، يستطيع تقديم طلب التعديل بشرط موافقة طرف آخر من الدول المعنية، وبالتالي حافظت تركيا على استمرارية تطبيق الاتفاقية، في هذا الاصطفاف.

إن امتلاك أنقرة مفاتيح مضيقي البوسفور والدردنيل من خلال اتفاقية مونترو Montreux جعل تركيا لاعباً هائلاً في الجغرافيا السياسية لمنطقة البحر الأسود. ومع استمرار تحول المشهد السياسي العالمي، فإن الأهمية الاستراتيجية لاتفاقية مونترو Montreux لا تزال قائمة، مما يجعلها عنصراً حاسماً في الحسابات الدبلوماسية والأمنية لتركيا.

[1]– مشيل نوفل, عودة تركيا الى الشرق... الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية, الدار العربية للعلوم, بيروت 2010, ص 131.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فاتفاقية مونترو Montreux ليست مجرد اتفاقية تحكم مرور السّفن عبر المضائق التركية، بل هي انتصار دبلوماسي كبير أعاد لتركيا سيادتها على مضائقها الاستراتيجية. كما وتعتبر مونترو Montreux الوثيقة الأساسية لأمن البلدان المشاطئة للبحر الأسود، وبفضلها أصبح البحر الأسود بحراً محايداً.

تضمنت اتفاقية مونترو Montreux على ثلاثة مبادئ مغايرة للحلول التي أوجدتها اتفاقية لوزان Lausanne: [1] (محمد المجذوب, 2018, ص 494).

المبدأ الأول: يضع تنظيماً جديداً لحرية المرور. فالسفن التجارية تبقى خاضعة للأحكام المقررة في اتفاقية لوزانLausanne. أما بالنسبة إلى السفن الحربية فاتفاقية مونترو Montreux تميز بين السفن التابعة لدول متاخمة للبحر الأسود وبين السفن التابعة لدول غير متاخمة، كما تميز بين عبورها المضائق في زمن السلم أو زمن الحرب. وفي زمن الحرب تميز الاتفاقية بين موقف تركيا من الحرب، فإذا كانت تركيا مُحايدة منعت السفن الحربية من المرور (ما عدا سفن الدول المرتبطة بتركيا بمعاهدات تعاون مُتبادل). أما إذا كانت تركيا دولة محاربة فإن حق المرور يصبح خاضعاً لسلطتها التقديرية.

والمبدأ الثاني: يُعيد إلى تركيا حق تحصين المضائق التركية.

المبدأ الثالث: يُنهي نظام التدويل والهيئة الدولية ويعهد باختصاصها للحكومة

كما أن للاتفاقية آثاراً سياسية, فبنفس الوقت فإن لها اثار عسكرية, أثرت بشكل مباشر على حركة مرور السفن الحربية, من المضائق التركية. فهذا ما سنتحدث عنه في القرع الثاني.

المطلب الثاني: الآثار العسكرية المترتبة على توقيع اتفاقية مونترو للعام 1936

نصت المادة 23 من اتفاقية لوزانLausanne على أنه "اتفقت الأطراف السامية المتعاقدة على الاعتراف بمبدأ حرية المرور والملاحة وإعلانهما، عن طريق البحر والجو، في وقت السلم كما في زمن الحرب، في مضيق الدردنيل وبحر مرمرة والبوسفور، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية المنفصلة

[1]– محمد المجذوب, الوسيط في القانون العام، ط 7، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2018, ص 494.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الموقَّعة هذا اليوم، بشأن نظام المضائق. وسيكون لهذه الاتفاقية نفس القوة والأثر فيما يتعلق بالأطراف السامية المتعاقدة الحالية، كما لو كانت تشكل جزءاً من المعاهدة".[1]

وعند التوقيع على اتفاقية مونترو Montreux، فقد بسطت تركيا سيادتها على المضائق الدردنيل والبوسفور، وذلك بحسب الاتفاقية التي ألغيت بعد التوقيع عليها لجنة المضائق الدولية التي نتجت عن اتفاقية لوزان Lausanne، وأعطت الحق لتركيا في تسليح المضائق، وحمايتها وتقييد حركة السفن الحربية. وبالتالي قيدت اتفاقية مونترو Montreux حركة السفن الحربية، بعدما كانت تمتلك حرية العبور في المضائق التركية، وبذلك حددت حجم السفن الحربية وعددها وحمولتها، وأوقات مرورها في وقت السلم ووقت الحرب. فكان هذا من أكثر الآثار العسكرية التي نتجت عن اتفاقية مونترو Montreux.

بناء على هذا، كفلت الاتفاقية حريّة المرور للسفن التجارية عبر المضائق في أوقات السّلم والحرب، كما سمحت أيضاً بمرور السفن الحربيّة التابعة لدول حوض البحر الأسود بدون أيّ تحديد. وقيدت المعاهدة مرور السفن الحربية الأجنبيّة غير التّابعة لأي من دول حوض البحر الأسود بشروط معينة، من أهمها: ألا يتجاوز عددها 9 سفن عند العبور من المضائق، بشرط إشعار تركيا بالمرور قبل 15 يوماً، بالإضافة إلى أن لا تتجاوز الحمولة الإجمالية للسفينة الواحدة 15 ألف طن، وأن لا تتجاوز مدة مكوث السفن في البحر 21 يوماً.

ولقد فُوضت العسكرية التركية بالسيطرة الكاملة على المضائق، وإعادة تحصين مضيق الدردنيل، كما سمح لتركيا بإغلاق المضيق أمام جميع السفن الحربية الأجنبية في زمن الحرب، أو عندما تكون مهددة بالعدوان، كما تم التصريح برفض عبور السفن التجارية التابعة للدول التي هي في حالة حرب مع تركيا. [2]

كما أعطت المعاهدة لتركيا الحق بإغلاق المضائق وقت الحرب، ومكنتها من تنظيم المرور في المضائق أثناء الحرب عبر ثلاث مواد تختلف قواعدها حسب حالة تركيا من الحرب، من كونها طرفاً فيها،

---

[1]– اتفاقية لوزان Lausanne عام 1923.

[2]– عمار الحديثي, التحايل على مونترو Montreux: هل تشارك تركيا في استنزاف روسيا، نون بوست, لا م، 2022, ص 3.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أو شعورها بأنها مهددة أو قريبة من أطراف متحاربة. وجوهر المواد الثلاث حظر مرور السفن الحربية. كما يخضع مرور سفن الدول التي ليس لها ساحل على البحر الأسود لشروط، تتعلق بعدد السفن وعدد مرات البقاء في البحر الأسود، والعدد الإجمالي للحمولات ووزنها، ما يحصن الدول المتشاطئة في البحر الأسود من عوامل التوتر القادمة من خارجه، بفضل اتفاقية مونترو Montreux . [1]

إن أوزان السفن الحربية المسموح مرورها من المضائق البحرية التركية، كانت محاولة من تركيا لإظهار حيادها بين دول الجبهة الديمقراطية من جهة ودول محور برلين – روما من جهة ثانية. ومما يجدر ذكره في هذا الشأن، أن السفن الحربية، من حاملات طائرات بوارج غواصات، مدمرات فرقاطات وطرادات، أنها كلما كانت أكثر تسليحاً، كلما زاد وزنها، وأصبحت تشكل خطورة أعظم. ولما كانت الدول بريطانيا، فرنسا، إيطاليا هي التي تملك أقوى القطع البحرية العائمة والغاطسة في حوض البحر الأبيض المتوسط، بينما كانت البحرية السوفياتية هي المسيطرة بثقل كبير في حوض البحر الأسود، لذلك فإن انتقال قطع بحرية كبيرة من البحر المتوسط إلى البحر الأسود وبالعكس عبر المضائق البحرية التركية سيغير ميزان القوى البحرية في هذا البحر أو ذاك ... ولذلك اتخذت الحكومة التركية هذا الإجراء، مستندة بذلك إلى اتفاقية مونترو Montreux . [2]

واختُبرت هذه الاتفاقية للمرة الأولى في الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما رفضت تركيا طلبات هتلر المتكررة باختراق معاهدة مونترو Montreux، التي كانت بمثابة "القفل التركي" المانع لعبور القطع البحرية الألمانية إلى البحر الأسود، وهو ما دفع الألمان لنقل غواصاتهم براً إلى رومانيا، وإنزالها في البحر الأسود، إبَّان الحرب العالمية الثانية. [3] (ترك برس، مرجع الكتروني).

---

[1]– ترك برس، إغلاقها سرّع من انهيار روسيا القيصرية.. كيف تؤثر المضائق التركية في مجرى الحروب والتجارة العالمية، http://www.turkpress.co/node/90280, تاريخ الزيارة 3\4\2024.

[2]– صبحي ناظم توفيق، الميثاق البلقاني ومعاهدة مونترو في وثائق الممثليات العراقية في تركيا 1930 – 1957، بيت الحكمة سلسلة رقم 6، بغداد، 2002, 304.

[3]– ترك برس، إغلاقها سرّع من انهيار روسيا القيصرية.. كيف تؤثر المضائق التركية في مجرى الحروب والتجارة العالمية، http://www.turkpress.co/node/90280, تاريخ الزيارة 3\4\2024.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بناء عليه، استطاعت تركيا من خلال الاتفاقية الحفاظ على حيادها وحياد البحر الأسود، في الحرب العالمية الثانية، بإغلاقها المضائق أمام السفن الحربية التي تزيد حمولتها عن 30000 طن، بحسب الاتفاقية، وبالتالي منعت دخول السفن الحربية، وبأعداد كبيرة الى البحر الأسود، مما أتاح لتركيا بأن تفرض نفسها كلاعب إقليمي في ذلك الوقت. كذلك أكدت تركيا أثناء الحرب الباردة التزامها الاتفاقية، كما ذكرنا سابقاً. وفي عام 2008، عندما اعترفت روسيا باستقلال المنطقتين الجورجيتين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، رفضت أنقرة طلب الولايات المتحدة السماح للسفن الحربية بالمرور عبر المضيق. وخلال الحرب الروسية-الأوكرانية المستمرة منذ عامين، أعلنت تركيا أن الأوضاع في أوكرانيا تحولت إلى "حرب"، ما يعني أنها ستطبق أحكام معاهدة مونترو Montreux حول المضائق وقت الحروب بكل شفافية، وأنها ستغلق المضيقين أمام حركة السفن الحربية. [1]

وعلى الرغم من محدودية الإجراءات التركية حيال إغلاق المضيق في بداية الحرب الروسية الأوكرانية، حيث استطاعت منع السفن الحربية الروسية من الدخول الى البحر الأسود، إلا أن المادة 19 من الاتفاقية تنص على استثناء الدول المطلة على البحر الأسود، ما يمكن أن يحد من سلطة تركيا في منع دخول السفن الحربية الروسية إلى البحر الأسود أو الخروج منه، إذ بموجب هذه المادة يُسمح للسفن التابعة للبلد المطل على البحر الأسود بالعبور في المضائق، في حال طلبت العودة إلى قواعدها، اذا كانت مسجلة لدولها في قواعد البحر الأسود. مما يعني أن تركيا لا تستطيع منع السفن الحربية المسجلة في القواعد العسكرية في البحر الأسود من العودة إلى قواعدها الأصلية عبر المضيق. [2]

وفي ظل تطبيق تركيا للاتفاقية، قام أحد الجنود الروس على متن سفينة روسية حربية بحمل قاذفة صواريخ في وضعية الإطلاق، أثناء مرور السفينة بمضيق البوسفور. فاستدعت تركيا السفير الروسي وأبلغته احتجاجها على هذا العمل، واعتبرت تركيا ذلك التصرف استفزازاً، ومخالفة صريحة لاتفاق مونترو

---

[1]- صبحي ناظم توفيق، الميثاق البلقاني ومعاهدة مونترو في وثائق الممثليات العراقية في تركيا 1930 – 1957، مرجع سابق, ص 306.

[2]- منير غيدي, هل تستطيع تركيا منع السفن الروسية من عبور مضيق البوسفور؟ 22\3/2022 مارس ٢٠٢٢ https://www.dw.com/ar/%D9, تاريخ الزيارة 29\5\2024.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Montreux الذي يضمن مرور السفن المدنية والحربية وفق شروط واضحة. وأعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أن جميع السفن العابرة لمضيق البوسفور يجب أن تحترم القواعد القانونية الدولية، معبّراً عن أمله في أن تكون تلك الحادثة "الاستفزاز الوحيد ولا يصبح نهجاً".[1]

وتطبيقاً للاتفاقية، يتمركز الجيش الأول التركي في منطقة مرمرة، وينتشر في الشق الأوروبي من تركيا، وتناط به مهمة حماية مضيق البوسفور، وممر الدردنيل، وشبه جزيرة كوجاتلي، بالإضافة إلى مدينة إسطنبول كبرى المدن التركية، ويوجد مقر قيادة هذا الجيش فيها. [2]

وأخيراً لعبت اتفاقية مونترو Montreux بشكل رئيسي في الحرب الروسية الأوكرانية، ذلك أن محدودية السفن الحربية التي تمر من المضائق، بالإضافة إلى حمولتها وأحجامها التي قيَّدت حركة الولايات المتحدة الأمريكية في الدخول إلى البحر الأسود بقوات كبيرة، لمساعدة أوكرانيا. وقد قررت الولايات المتحدة الإبحار بسفينتين حربيتين عبر المضيق التركي، وأخطرت السلطات التركية، بشأن نشرها المستقبلي للسفن في البحر الأسود في 9 نيسان\ أبريل، قبل 15 يوماً من موعد قيامها بذلك، في خطوة لدعم أوكرانيا ضد زيادة النشاط الروسي على الحدود الشرقية للبلاد. [3]

ومما سبق، فإن الدول التي تملك قوى بحرية، وبنفس الوقت لا تملك أي شواطئ على البحر الأسود، فإن وصولها محدود إلى البحر الأسود، كما وبحمولة محدودة. حيث لا تستطيع كل دولة الاحتفاظ بأكثر من ثلاثين ألف طن من حمولتها في البحر الأسود ولفترة محدودة من الزمن لمدة لا تتجاوز 21 يوماً. بهذا كانت اتفاقية مونترو Montreux السبب الرئيسي في عدم قدرة الدول الكبرى التي لا تملك شواطئ في البحر الأسود بالتواجد بشكل دائم فيه.

---

[1]–. موقع الجزيرة، الموسوعة، اتفاقية مونترو، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/8/12/2015، تاريخ الزيارة 29\5\2024.

[2]– بكر البدور، تركيا وتوظيف القوة، https://www.aljazeera.net/blogs/13/2/2018%/, تاريخ الزيارة 29\5\2024.

[3]–. مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، التوتر الروسي التركي، بيروت 2021، ص3.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

عند التوقيع على أي اتفاقية ثنائية أو دولية، يترتب على هذا التوقيع آثار سياسية وآثار عسكرية، وبما أن الحديث في هذه الدراسة عن آثار توقيع اتفاقية مونترو Montreux، فإن تأثير الاتفاقية على سير الأحداث في ذلك الوقت كان كبيراً، بقدر ما كانت مصالح الدول الكبرى تتطلب البحث عن الحلول لمحاولة إبعاد شبح الحروب.

إن الموافقة على اتفاقية مونترو Montreux، كان في وقت صعود قوة جديدة مثل إيطاليا، والاتحاد السوفياتي، بالإضافة الى تنصل بعض الدول من التزاماتها الدولية، وخوف الدول الكبرى التقليدية (فرنسا وبريطانيا) من استفادة الدول الصاعدة من حرية المرور في المضائق التركية من بنود اتفاقية لوزان Lausanne، والعمل على تهديد مصالح الدول الكبرى في البحر المتوسط، والبحر الأسود، فكانت بنود اتفاقية مونترو Montreux هي تقييد لحركة القطع الحربية وسهولة حركتها بين البحار.

كان لتوقيع الاتفاقية الأثر السياسي على دول البحر الأسود، والدول التي تربطها مصالح سياسية معها، من حيث توازن القوى الذي بدأ يختل منذ بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، والذي أرخى بظلاله على المشهد الإقليمي والدولي، وما له من تأثير على التحالفات الاقليمية والدولية . فصعود قوى جديدة على الساحة الدولية جعل من المضائق التركية الهدف الأساسي لسياساتهم الاستعمارية، مما جعل بريطانيا توافق على وضع نظام جديد للمضائق, يكون فيه العبور مقيداً بشكل يتلائم مع الواقع السياسي الذي يفرضه الواقع الدولي.

أما من الناحية العسكرية، فقد أثرت الاتفاقية على حركة السفن الحربية من البحر الأسود وبالعكس، فقد قيدت الاتفاقية حجم الحمولة وعدد السفن، بالإضافة إلى إبلاغ السلطات التركية بكل المعلومات اللازمة للسماح للسفينة الحربية بالعبور داخل المضائق، ومن ناحية أخرى فقد سمحت الاتفاقية لتركيا بتسليح المضائق، بعد أن كانت لا تملك السيادة عليها، واقرب حامية عسكرية عن المضائق تبعد 30 كم، مما جعل المنطقة دولية تحت سلطة عصبة الأمم. بهذا استطاعت تركيا من خلال هذه الاتفاقية حفظ توازن القوى داخل البحر الأسود، ومراقبة حركة السفن الحربية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

واخيراً, توصلنا لنتائج سنوردها على الشكل التالي:

1- تملك تركيا موقعاً جغرافياً هاماً جداً، وزاد من أهميته وجود المضائق الدولية في أرضيها بشكل كامل، وتتمتع تركيا بالسيطرة على هذه المضائق وفق اتفاقية مونترو Montreux للعام 1936.

2- يحكم العبور في المضائق التركية اتفاقية مونترو Montreux التي ألغت بموجبها اتفاقية لوزانLausanne، وأعطت الحق لتركيا في إدارة مضائقها بشكل كامل، ووضعت قيوداً على حركة السفن الحربية وقت السلم ووقت الحرب.

3- كان لاتفاقية مونتروMontreux الأثر السياسي على دول البحر الأسود والدول الأخرى، واعطى لتركيا ورقة ضغط كبيرة يمكن لها استخدامها في الملفات الإقليمية.

4- أما من الناحية العسكرية أن وجود روسيا ضمن دول البحر الأسود اعطى لتركيا هامش مناورة سياسية أكبر مع روسيا،

5- قدرة تركيا على مراقبة حركة السفن الحربية لدول البحر الأسود، وأساطيل الدول التي تدخل البحر الأسود، وفرض مدة تواجدها فيه.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المصادر والمراجع

أولا: النصوص القانونية

1. اتفاقية لوزان Lausanne عام 1923.

ثانيا: الكتب

1. إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، **ايران وتركيا، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992.
2. أحمد أبو الوفا، **القانون الدولي للبحار**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
3. عمار الحديثي, **التحايل على مونترو**Montreux: **هل تشارك تركيا في استنزاف روسيا، نون بوست**, لا م، 2022.
4. صبحي ناظم توفيق، **الميثاق البلقاني ومعاهدة مونترو في وثائق الممثليات العراقية في تركيا 1930 – 1957**، بيت الحكمة سلسلة رقم 6، بغداد، 2002.
5. محمد المجذوب, **الوسيط في القانون العام**، ط 7، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2018.
6. مشيل نوفل, **عودة تركيا الى الشرق... الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**, الدار العربية للعلوم, بيروت 2010.
7. مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، **التوتر الروسي التركي**، بيروت 2021.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

1- حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **التنافس التركي الإيراني وانعكاساته الإقليمية**، أطروحة دكتوراه في جامعة النهرين، بغداد، 2015.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. ترك برس، **إغلاقها سرّع من انهيار روسيا القيصرية.. كيف تؤثر المضائق التركية في مجرى الحروب والتجارة العالمية**، http://www.turkpress.co/node/90280, تاريخ الزيارة 3\4\2024.
2. طه عبد الناصر رمضان, **هكذا أذل السوفييت تركيا عقب الحرب العالمية**, https://www.alarabiya.net/last-page/10/11/2021/, تاريخ الزيارة 18\4\2024.
3. منير غيدي, **هل تستطيع تركيا منع السفن الروسية من عبور مضيق البوسفور؟** 22\3/2022 مارس ٢٠٢٢ https://www.dw.com/ar/%D9, تاريخ الزيارة 29\5\2024.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. موقع الجزيرة، الموسوعة، **اتفاقية مونترو**، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/8/12/2015، تاريخ الزيارة 29\5\2024.

بكر البدور، **تركيا وتوظيف القوة**، https://www.aljazeera.net/blogs/13/2/2018%/, تاريخ الزيارة 29\5\2024.